الاقتصادية- الاجتماعية- السياسية العامة الآخذة بخناقه. ولعل خير دليل يؤكد استنتاجنا هو تصريحات الرئيس السوداني التي ترافقت مع أنباء اعلان عودة العلاقات، ومضمونها تكرار استعداده لمنح الولايات المتحدة تسهيلات عسكرية في الأراضي السودانية[٥٣]، وكذلك، تصريحات وزير الخارجية المصري، كمال حسن علي، للاذاعة السويسرية، من أنه إذا تدخلت ليبيا في السودان، فستكون هناك حتماً مواجهة معها من قبل الدولتين[٥٤] وسنوضح، لاحقاً، ارتباط هذه الخطوات المتخذة من قبل النظامين بالاستراتيجية الأميركية الشاملة لأمن الخليج والقرن الأفريقي.

لم تتخط ردود الفعل على قرار اعلان عودة العلاقات الديبلوماسية بين الخرطوم والقاهرة حدود التصريحات الأعلامية والتنديد الصحافي[٥٥]، هذا إذا صدرت عن مسؤولين رسميين. والواقع، ان الذين اعترضوا على قرار عودة العلاقات الديبلوماسية هم أنفسهم الذين اعترضوا، فيما بعد، على زيارة السادات للخرطوم. أما الغالبية، فقد اكتفت، من رؤيتها للمنكر المتوجبة محاربته، بأضعف الأيمان: وهو الصمت. هذا، إذا كانت قد حاربته بقلبها بالفعل.

وعلى كل حال، فإن هذه الاعتراضات، لم تكن لتثير أدنى اهتمام من قبل نظام النميري ورجالاته، إذ أن مسيرة العلاقات السودانية- المصرية التاريخية الأبعاد، العميقة الجذور والوثيقة الارتباط، تتابعت بانتظام علني لتتوج بزيارة السادات إلى الخرطوم في ٢٤ أيار (مايو) ١٩٨١، لحضور الاحتفالات التي أقيمت بمناسبة مرور ١٢ عاماً على حركة (٢٥) أيار (مايو) السودانية[٥٦] التي ما كان لها أن تستمر يوماً بعد حركة هاشم العطا، لولا الدعم المصري بكافة وجوهه، السياسية والاقتصادية والعسكرية الخ...

العلاقات السودانية- الدولية

يلاحظ الناظر إلى تاريخ العلاقات السودانية الخارجية، من جهة أولى، تناسباً طردياً ما بين نمو العلاقة السودانية- المصرية ونمو العلاقة السودانية- الأميركية، بازاء التناسب العكسي لنمو العلاقة السودانية- السوفياتية من جهة أخرى. وكانما كل خطوة يخطوها النظام المصري، في سيره بركاب الولايات المتحدة الأميركية، تستتبع نمواً لعلاقات السودان مع الأمبريالية الأميركية ومزيداً من تدهور علاقاته مع الاتحاد السوفياتي؛ مما يشير إلى ميزان خفي يتحكم بصعود أحداث المنطقة وهبوطها، لا سيما لجهة علاقات دولها الخارجية بعضها مع البعض الآخر من ناحية، وعلاقاتها الاستراتيجية بالقوتين العظميين من ناحية أخرى.

العلاقة السودانية- السوفياتية، بدأت تدهورها الفعلي منذ عام ١٩٧١، عقب فشل انقلاب ١٩ تموز (يوليو) ١٩٧١ الذي قاده هاشم العطا. وبرغم دعوات التهدئة التي اطلقت، آنذاك، لوقف تدهور العلاقات؛ كدعوة وزير الخارجية، في حينه، الدكتور منصور خالد[٥٧] إلى وقف الانحدار حتى لا يندفع الموقف إلى اسوأ مما انحدر إليه، فإن الأمر لم يسر وفق ما أعلن. إذ ترافقت أنباء الاعتقالات[٥٨] التي تمت في شهر آب (أغسطس)